

ملخص تنفيذي:

أنشأت المحكمة الجنائية الدولية الدائمة في السابع عشر من تموز عام 1998، بعد التوقيع على معاهدة روما. هذه المحكمة ستكون مؤسسة دولية مستقلة عن هيئة الأمم وغير خاضعة لسيطرتها أو سيطرة مجلس الأمن أو أي من أجهزة الأمم المتحدة الأخرى. ستقوم المحكمة بملاحقة ومحاكمة كل فرد ارتكب جرائم دولية خطيرة، كالإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، بغض النظر عن صفته الرسمية. هذا يعني بالضرورة أن المحكمة ستقوم بدور الأجهزة القانونية المحلية أحيانا لملاحقة المجرمين ومحاكمتهم.

إقامة هذا الجسم القضائي على الصعيد الدولي أثارت وتثير العديد من الأسئلة المرتبطة في مجال القانون الدولي والعلاقات الدولية والعلاقة بينهما، وتطور هذه العلاقة الذي ساهم بشكل رئيسي في إقامة المحكمة الجنائية الدولية.

الهدف من هذه الدراسة هو المساهمة في الربط بين إقامة المحكمة الجنائية الدولية والتطور الذي حصل على مجال العلاقات الدولية في النصف الثاني من القرن الماضي، والذي أدى بنظري بل وسمح بإقامة مثل هذا الجسم القضائي الدولي المستقل.

برأيي إن التغيير الذي حصل على تعريف مفهوم **الدولي** في العلاقات الدولية، هو الذي أدى لإنشاء المحكمة. ولولا هذا التغيير لما قدمت الدول تنازلا في مؤتمر روما، ولما سمحت بإنشاء

مؤسسة دولية سيكون لعملها نتيجة واضحة هي المس ولو جزئيا بمفهوم السيادة ودور الدول في العلاقات الدولية.

أهمية أخرى لهذا البحث على الصعيد الخاص الفلسطيني. الجرائم التي يرتكبها الاحتلال الإسرائيلي كجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، قد تدخل يوما ما ضمن صلاحية المحكمة، ولهذا من الضروري وجود دراسات متخصصة في مجال عمل هذه المحكمة، قد يستفيد منها المعنيون بالأمر.

بالرغم من صعوبة اللجوء لهذه المحكمة في القضية الفلسطينية إلا أن البحث في آليات عملها وصلاحياتها، قد يفيد في تطوير فكرة استخدام الصلاحية العامة في أجهزة قضائية قومية أخرى لملاحقة جرائم الاحتلال الإسرائيلي.